الأنباء
الجمعة 1 يوليو 2016

أحلام سياحية

بقلم الخبير السياحي
السيد العاصي
Elsayed_elasy@yahoo.com

كيف نجني الملايين من التسويق السياحي؟

ازدادت أهمية صناعة السياحة في الخليج بصفة عامة والكويت بصفة خاصة في العقد الاخير، ولعل السبب الأكبر يعود إلى تطور وسائل التكنولوجيا في نتنشيط حركة السياحة والترويج للمقاصد السياحية بالإضافة إلى ذلك الاهتمام الكبير الذي بدأت توليه الدول للقطاع السياحي وإدراك أهميته في تنشيط قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة لما له من تأثير مباشر أو غير مباشر في هذه القطاعات، فالسياحة من منظور اقتصادي تعتبر من القطاعات الانتاجية، حيث تلعب دورا مهما في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعملات الصعبة وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، ومن منظور اجتماعي وحضاري، فإن السياحة هي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان وعلى الصعيد البيئي تعتبر السياحة عاملا جاذبا للسياح وإشباع رغباتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة والتعرف على تضاريسها وعلى نباتاتها بالإضافة إلى زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها.

ولا شك فان الكويت من الدول التي تتمتع بمقومات سياحية واقتصادية وطبيعية وحضارية لكنها لا تنال نصيبها من النشاط السياحي العالمي، وهذا الامر يحتاج الى وقفة تأمل للوقوف على الاسباب التي تؤدي الي ذلك وسبل معالجتها للتوصل الي حل يساعد على تنشيط الحركة السياحية الى الكويت.

لذا فان السعي لوضع خطة تسويقية للكويت يحتاج ان ناخذ في الاعتبار وسائل التواصل الاجتماعي المهمة كانستغرام والذي يعتبر أقوى شبكة تواصل تستخدم في نشر وتسويق الصور في الخليج ومستخدموها في العالم تعدى عددهم 300 مليون مستخدم وهو مهم جدا في التسويق ونشر الهوية للكويت لاسيما في المناسبات والفعاليات السياحية حيث إن الفيديو يمثل في الوقت الراهن افضل وسيلة لإيصال الفكرة من حيث الانتشار السريع بالمقارنة مع أي وسيلة اخرى لبث محتوى مرئي كما يتفرد فيسبوك بين مواقع التواصل في إمكانية عرض ألبومات الصور وأيضا إرسال الدعوات للمناسبات والمؤتمرات السياحية للكويت بجانب استخدام الروابط المختصرة خلاله.

ان عملية الرواج السياحى عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وزيادة الحركة السياحية الوافدة للكويت ستؤدي الى تنشيط الصناعات الاخري المغذية للقطاع الفندقى وتساهم في خلق فرص عمل جديدة، وسيبث القطاع السياحي روح الابداع والممارسة في المشروعات الوطنية وتلك فرصة لتنشيط سياحة رجال الاعمال والسياحة التسويقية. ومازالت الاحلام مستمرة ان شاء الله.

الاقتصاد الأوروبي يواجه مخاطر الخروج البريطاني

«الوطني»: الأسواق لم تكن مهيأة لصدمة «Brexit»

تباين ردود افعال الاسواق العالمية عقب نتيجة استفتاء بريطانيا.. وفي الصورة تبدو اثار الصدمة على المتداولين(رويترز)

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني: انه لم يدر بخلد مثقفي بريطانيا ومحللي الأسواق أن نتائج الاستفتاء بشأن عضويتها في الاتحاد الأوروبي ستنتهي فعلا بخسارة أنصار البقاء بنسبة 48٪ لصالح أنصار الخروج الذين حققوا انتصارا مفاجئا بنسبة 52٪، لذلك لم تكن الأسواق مهيأة لمواجهة تلك النتيجة ما أدى إلى تجسيم التقلبات ووتيرة الهبوط في تحركات الأسهم.

وبين التقرير ان هناك عدد من المخاطر ظهرت على الفور، إذ تراجعت الأسهم وارتفعت أسعار السندات وتراجعت أسعار الفائدة (بما فيها أسعار الفائدة البريطانية).

كما تأثرت أيضا العملات حسب حجم تأثر اقتصاداتها بخروج بريطانيا، وكان الجنيه الاسترليني أكثرها تأثرا، فقد تراجع بواقع 8٪ خلال اليوم وتلاه اليورو، بينما استفاد كل من الدولار والين الياباني والذهب من الإقبال الكثيف على الجودة.

وقال التقرير ان تحركات الأسواق هذه جاءت بصورة متماشية مع التصورات التحليلية الواضحة، والتي تشير إلى أن الاقتصادات الأوروبية ستواجه أكبر الضغوطات مقارنة بالاقتصاد الأميركي وبقية أنحاء العالم التي لن تكون لها ردود أفعال واضحة، وقد تراجعت الأسهم الأميركية في يوم الجمعة من الأسبوع الماضي بواقع 3,5٪ والأسهم الأوروبية بنحو أكثر من 8٪ والأسهم البريطانية بنحو 3٪ وشهد الأسبوع المزيد من الضغوطات ولكن بوتيرة معتدلة. كما خفضت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيف الاقتصاد البريطاني إلى AA من AAA.

الناتج المحلي لبريطانيا قد يتراجع إلى 1,5٪ مع توقعات بركود على المدى القريب

ولفت التقرير الى أن ما يجهله المحللون في هذه المرحلة هو مدى تفاقم واستمرارية التأثيرات التي سيخلفها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث تشير بعض الأرقام التي تم تداولها والتي لا نعتبرها دقيقة إلى تراجع محتمل في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بواقع 25 نقطة أساس خلال العامين القادمين، بينما قد يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا بنحو 1٪ إلى 1,5٪ إضافة إلى توقعات بتسجيل ركود اقتصادي على المدى القريب، وستحدد التطورات السياسية المصير الاقتصادي المجهول بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي. في الوقت نفسه، أبدت جميع البنوك المركزية استعدادها التام لتوفير السيولة ودعم الأسواق المالية إذا ما استدعت الحاجة.

الجوانب السياسية

وقال التقرير ان التطورات السياسية تعتبر احد أهم الجوانب التي ستحدد مصير بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، فقد أعرب رئيس الوزراء البريطاني المؤيد للبقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي ديفيد كاميرون عن استقالته من منصبه خلال 3 أشهر، وسيكون على رئيس الوزراء الجديد التفاوض مع الاتحاد الاوروبي على تفاصيل الانفصال حسب المادة 50 من معاهدة لشبونة والتي تمنح بريطانيا عامين لإنهاء كل الإجراءات المطلوبة للخروج اعتبارا من بدء تفعيل المادة، في تلك الفترة ستتاح الفرصة لبريطانيا للتفاوض بشأن علاقتها مع الاتحاد وآلية خروجها. ورغم أن هذه المرحلة لاتزال مجهولة، إلا أنها تستدعي وجود بعض المرونة والتفاؤل.

وقال التقرير: يبدو أن الصراع حاليا يتمثل في استعجال الاتحاد الأوروبي في عملية خروج بريطانيا خوفا من أي مخاطر مجهولة في الأفق ولتقوية موقفه السياسي أمام أي محاولات للخروج من قبل الدول الأعضاء الأخرى بينما تود بريطانيا الخروج ببطء وبعد مفاوضات عدة. ومن المحتمل أن تهدأ التطورات خلال الأشهر المقبلة وستتم المفاوضات بشكل منظم ومتفق، وسيتسنى أيضا للأسواق أن تهدأ قليلا وتستوعب تلك التغييرات بشكل تدريجي.

الاتحاد الأوروبي يواجه مخاطر الانفراط

لفت تقرير «الوطني» الى أن أهم المخاطر التي سيخلفها الخروج وهي مخاطر قد تؤدي الى ضرر كبير إذا ما تحققت، تتمثل في زيادة مطالبات الانفصاليين لاتباع خطى بريطانيا والخروج من الاتحاد الأوروبي وأبرزها في هولندا وفنلندا وإيطاليا. أما الجانب الآخر من المخاطر فيتمثل في زيادة تلك التوجهات في أميركا من خلال حملات المرشح الرئاسي دونالد ترامب وغيرها من الحملات الانفصالية الأخرى.

وقال التقرير: ان المشهد السياسي والاقتصادي يسود حاليا العديد من التساؤلات عن ماهية سير المفاوضات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي: هل ستكون المفاوضات سلسة أم سيتخذ الاتحاد موقفا صارما ليجعل من بريطانيا مثالا للدول الأعضاء الأخرى؟ متى سيتم تفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة؟ (الجدير بالذكر أن تفعيلها في يد بريطانيا فقط وليس للاتحاد القدرة على تفعيلها).

كما أن هنالك العديد من التساؤلات حول الانتخابات الرئاسية الفرنسية العام القادم وما إذا سيكون للانفصاليين نشاط ملحوظ في بقية أنحاء أوروبا وهل سينجحون في ترجمة تلك النشاط الى وجود ملموس في الانتخابات (كما ترتبط بهذه الأمور أيضا رغبة اسكتلندا المتزايدة والجدية في الاستقلال عن بريطانيا.

لا ردود أفعال ملحوظة على الاقتصاد الخليجي

أشار تقرير «الوطني» الى تراجع جميع الأسهم الخليجية في أول تداولاتها بعد نتيجة التصويت. فقد سجلت كل من بورصة البحرين وعمان التراجع الأقل بنحو 1٪، بينما تراجع سوق الكويت للأوراق المالية بواقع 1,1٪ وتراجعت بورصة قطر بواقع 1,2٪. أما السوق السعودية وسوق أبوظبي فقد سجلا تراجعا بواقع 1,9٪ خلال اليوم. بينما تكبدت سوق دبي أكبر الخسائر، إذ تراجع مؤشرها بواقع 3,3٪. إذ يعد مؤشر دبي أكثر مؤشرات المنطقة عرضة للتأثر بتطورات الأسواق العالمية نظرا لامتلاكه قاعدة كبيرة من المستثمرين الأجانب، وقد استعادت الأسواق نشاطها المعتاد خلال هذا الأسبوع.

وفيما يخص اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي فإننا لا نتوقع أي ردود أفعال كبيرة وملحوظة مماثلة للتقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية، كما أن تراجع نمو الاقتصاد العالمي سيؤثر حتما على وتيرة أسعار النفط ومستوياتها التي من المفترض أن تبدأ بالتحسن، ومن المحتمل أن يتسبب التراجع الطفيف في نمو الاقتصاد العالمي وسيتراجع مجلس الاحتياط الفيدرالي قليلا عن نيته في رفع أسعار الفائدة لأكثر من مرة خلال هذا العام والأمر كذلك أيضا للبنوك المركزية الخليجية.

هل أثبتت التصنيفات الائتمانية للدول فشلها في الأسواق العالمية؟

التغيرات في التصنيف الائتماني للدول اصبحت لا تغير اتجاهات الاسواق العالمية

خفضت وكالة «ستاندرد آند بورز» التصنيف الائتماني للمملكة المتحدة من المستوى الممتاز «إيه إيه إيه»، في أعقاب تصويت البريطانيين لصالح الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي.

وأشار تقرير نشرته «وول ستريت جورنال» إلى أن قرار خفض تصنيف المملكة المتحدة أثار مجددا قضية القيمة المحدودة للتصنيفات الائتمانية السيادية.

وذكر صندوق النقد الدولي أن البلدان التي تخلفت عن سداد ديونها منذ العام 1975 كانت تمتلك تصنيفات ائتمانية غير استثمارية (خردة) قبل سنة من التعثر، إلا أن هذا لا يعني أن وكالات التصنيف تكشف أي شيء جديد لا تعلمه الأسواق بالفعل.

واستمر المستثمرون في شراء السندات الحكومية البريطانية في أعقاب قرار «ستاندرد آند بورز» بخفض التصنيف الائتماني للمملكة المتحدة درجتين إلى «إيه إيه»، رغم إثارة الشكوك حول الجدارة الائتمانية للبلاد.

كما انخفض العائد على السندات البريطانية لأجل 10 سنوات أدنى مستوى 1٪ للمرة الأولى على الإطلاق.

أداء وكالات التصنيف للشركات أفضل من رؤيتها الائتمانية للدول

وتشير الوقائع إلى أن التغيرات في التصنيف الائتماني للدول يبدو أنها تتبع بدلا من أن تقود تحركات الأسواق حول العالم خلال الفترة الماضية.

وظهر تأثير خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي في أسعار مقايضة التعثر عن سداد الائتمان في المملكة المتحدة – والذي يعبر عن احتمالات التخلف عن السداد – يوم الجمعة الماضي قبل خفض وكالتي «موديز» و«فيتش» للتصنيف الائتماني للمملكة في اليوم نفسه.

نماذج وتناقضات

وشهدت فرنسا التي تمتلك أداء ماليا أسوأ من بريطانيا ارتفاعا لتصنيفها الائتماني إلى «إيه إيه +» في يناير 2012، قبل خفضه إلى «إيه إيه» في نوفمبر 2013، بينما ارتفعت تكلفة مقايضة التعثر عن السداد في اليوم نفسه الذي شهد صعود الدين الفرنسي نقطة واحدة تقريبا إلى 50.

كما جردت «ستاندرد آند بورز» الولايات المتحدة من تصنيفها الائتماني الممتاز «إيه إيه إيه» في أغسطس 2011، إبان الخلاف في الكونغرس حول رفع سقف الديون، إلا أن العوائد على السندات الحكومية الأميركية تراجعت خلال الأيام التالية بنحو 20 نقطة أساس.

وايضا تمسكت «ستاندرد آند بورز» بتصنيفها الائتماني لليابان عند مستوى «إيه +» في سبتمبر، إلا أن العائد على السندات الحكومية في البلاد تراجع أدنى «الصفر».

في حين أن دولا مثل أستراليا وكندا التي تمتلك تصنيف «إيه إيه إيه» الممتاز تضطر إلى سداد أكثر من 1٪ نظير الاستدانة من الأسواق.

أداء وكالات التصنيف

ويعتبر تقييم الحكومات أكثر صعوبة من تصنيف الشركات الخاصة، مع إمكانية اختيار معظم الحكومات طباعة نقود لسداد الديون (كما فعلت ألمانيا منذ قرن مضى)، أو بيع أصول حقيقية لجمع عملات أجنبية.

ولا تمتلك الوكالات القدرة على رصد قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها إلا من خلال تحليل الإحصاءات المالية والاقتصادية المتاحة للجمهور، وهو ما يمتلك الدائنون بالفعل حافزا أقوى للتدقيق فيه.

وبدأت التصنيفات السيادية تضمحل منذ الأزمة المالية، حيث تراجعت تصنيفات ايرلندا، إسبانيا، إيطاليا، فنلندا، كما انخفضت الجودة الائتمانية للشركات، لتصبح شركتا «جونسون آند جونسون» و«مايكروسوفت» الوحيدتين المتبقيتين في نادي التصنيف الممتاز، بعد خفض تصنيف «إكسون موبيل» في أبريل الماضي.

ويرى التقرير أن وكالات التصنيف الائتماني قد تؤدي بشكل أفضل فيما يخص التصنيفات الائتمانية للشركات، إلا أن رؤيتها للجدارة الائتمانية للدول من غير المرجح أن تتم إضافة الجديد لها في الوقت الراهن.

«المركزي الصيني» أكبر مستثمر سيادي في العالم بـ 3,4 تريليونات دولار

لندن – رويترز: أظهر تقرير جديد استمرار تصدر بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) لقائمة أكبر الجهات السيادية الحائزة لأصول في العالم، بمحفظة تتجاوز قيمتها 3,4 تريليونات دولار، وذلك رغم تراجع قيمة أصوله 12٪ في 2015.

ويرصد التقرير السنوي – الذي يعده للعام الثالث منتدى المؤسسات النقدية والمالية الرسمية – أداء إدارة الأصول لدى المستثمرين الحكوميين، مثل البنوك المركزية والصناديق السيادية وصناديق التقاعد العامة.

وأوضح ملخص التقرير تراجع إجمالي الأصول تحت الإدارة لدى أكبر 500 مستثمر سيادي 2,9٪ بما يعادل 855 مليار دولار إلى 28,99 تريليون دولار في 2015. وقادت البنوك المركزية التراجع حيث انكمشت أصولها 6,1٪ بسبب أسعار النفط المنخفضة، وتراجع أسعار الذهب وتنامي نزوح رؤوس الأموال من اقتصادات الأسواق الناشئة.

وفي غضون ذلك، تراجعت أصول صناديق التقاعد العامة 0,6٪، في حين نمت أصول الصناديق السيادية 0,04٪ في أبطأ وتيرة لها خلال 10 سنوات على الأقل.

ولم تشهد قائمة أكبر 10 مستثمرين تغيرا يذكر عن العام السابق، حيث تواصلت هيمنة المؤسسات الآسيوية. وبين أعلى عشرة مستثمرين كانت القفزة الأكبر من نصيب مؤسسة الاستثمار الصينية – الصندوق السيادي لبكين – التي تقدمت إلى المركز الخامس بعد أن زادت قيمة الأصول تحت إدارتها 14,4٪.

ارتفاع قيمة السندات سالبة العائد عالمياً إلى 11,7 تريليون دولار

ارتفع حجم السندات التي تقدم عوائد سالبة حول العالم مع رغبة المستثمرين المتزايدة في حيازة ملاذات آمنة عقب التصويت بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وأعلنت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني، أن قيمة السندات العالمية ذات العائد السالب قد قفزت إلى 11,7 تريليون دولار، ما يوازي زيادة بنسبة 12,5٪ منذ نهاية مايو الماضي.

وأشارت الوكالة إلى أن مالكي هذه السندات أصبحوا مستعدين للتمسك بحيازتها لفترات أطول، مع ارتفاع قيمة السندات سالبة العائد لأجل 7 سنوات أو أطول إلى 2,6 تريليون دولار، ما يوازي نحو ضعف حجمها في شهر أبريل الماضي.

وذكرت «فيتش» أن القلق المتزايد بشأن النمو الاقتصادي العالمي خاصة عقب استفتاء المملكة المتحدة يواصل دعم الطلب على السندات عالية الجودة حول العالم.

وتمتلك اليابان أكبر حجم للسندات سالبة العائد بـ 7,9 تريليونات دولار، بينما تمتلك ألمانيا وفرنسا سندات سالبة العوائد بقيمة تريليون دولار.

خلال حفل الإفطار الجماعي الذي أقامته لموظفيها

الخالد: العنصر البشري سبب حصول «أسيكو» على جائزة «فوربس»

م.غصون الخالد خلال افطار اسيكو

مع اعضاء الإدارة التنفيذية (ريليش كومار)

أقامت شركة «أسيكو للصناعات» حفل إفطار جماعيا لموظفيها العاملين في مختلف القطاعات، وذلك في قاعة الراية بفندق الماريوت كورتيارد، بحضور نائب الرئيس التنفيذي م.غصون الخالد.

وبهذه المناسبة رحبت م.غصون الخالد بالحضور وأعربت عن سعادتها بهذا التجمع الذي يؤكد حرص «أسيكو» على الاحتفاء بموظفيها ضمن أجواء عائلية، ورفع معنوياتهم في مختلف المناسبات.

وأكدت الخالد على أهمية دعم العنصر البشري باعتباره من أهم ركائز نجاح الشركات وتطورها، لاسيما أن مثل هذه المناسبات هي التي من شأنها أن تعزز أواصر التواصل والتعاون بين الموظفين وخلق نوع من الالفة والمحبة فيما بينهم، بالشكل الذي يجعلهم أكثر عطاء وتماسكا.

هذا وشكرت الخالد الموظفين الذين ساهموا بشكل مباشر في حصول أسيكو على جائزة إحدى أفضل الشركات العربية أداء لعام 2016 وفق مجلة فوربس الشرق الأوسط حيث تؤكد هذه الجائزة على الأداء العالي لقطاعات الشركة المختلفة في كل المجالات.

كما أكدت الخالد على أن أسيكو ماضية بتحقيق أهدافها على مستوى كل القطاعات محليا وخليجيا من خلال كادرها الوظيفي المميز والذي أثبت أنه يشكل حجر الزاوية في كل التحديات التي خاضتها أسيكو عبر السنين.

تجدر الإشارة إلى أن شركة أسيكو للصناعات من الشركات العريقة في صناعة المواد الإنشائية المختلفة بالإضافة إلى قطاعاتها المتنوعة كالمقاولات وقطاع الفنادق وغيرها.